

الشمول المالي في الجزائر واقع وآفاق دراسة للفترة (2010-2021) ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك – بنك البركة -الجزائر- نموذجاً –

The Reality of financial inclusion in Algeria for the period (2020-2021), and its role in promoting social responsibility in Banks, Al Baraka Bank –Algeria- as a model.

سمية دربال

مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية
جامعة الشهيد حمه لخضر (الوادي) – الجزائر
derbal-soumeia@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2024/12/15

سهيلة عباسي*

مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية
جامعة الشهيد حمه لخضر (الوادي) – الجزائر
souheila-abassi@univ-eloued.dz

تاريخ القبول للنشر: 2024/11/02

تاريخ الاستلام: 2024/10/02

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى استكشاف تطورات الشمول المالي في الجزائر بدراسة مؤشراتته للفترة 2010-2021، وتبسيط الضوء على دوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، وإلقاء نظرة على تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في بنك البركة الجزائر.

بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: لم يحرز الشمول المالي في الجزائر تقدماً كبيراً، يساهم الشمول المالي بشكل كبير في تعزيز الدور الاجتماعي للبنوك، يتبنى بنك البركة -الجزائر- أسس المسؤولية الاجتماعية، كما يساهم في تطوير الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، مسؤولية اجتماعية، خدمات مالية، بنك، مسؤولية أخلاقية.

تصنيفات JEL: G21، M14.

Abstract:

This paper aims to explore evolutions of financial inclusion in Algeria by studying its indicators for the period 2010-2021, and shedding light on its role in promoting social responsibility in banks, and taking a look at the applications of social responsibility in Al Baraka Bank - Algeria,

Relying on the descriptive analytical approach, the study reached a set of results the most important of which is: Financial inclusion in Algeria has not achieved important progress. Financial inclusion participates significantly to promoting the social role of banks. Al Baraka Bank - Algeria - adopts the foundations of social responsibility, it also assists to developing financial inclusion.

Keywords: Financial inclusion, Social responsibility, Financial services, Bank, Ethical responsibility.

Jel Classification Codes: G21، M14.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

في بيئة متنامية وسريعة التغير اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا، أصبحت البنوك تلعب دورا محوريا في اقتصاديات الدول، من خلال مساهمتها بشكل كبير في إتاحة الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، وضمان وصولها لهم بأقل تكلفة ممكنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي تعمل جاهدة على مكافحة الفقر وتوزيع الثروة، والإسهام في نشر العدالة باستخدام عدة آليات وأدوات وفي مقدمتها نجد الشمول المالي، الذي برز إلى الساحة الدولية في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، أين زاد الاهتمام العالمي بهذا الموضوع من قبل المؤسسات المالية، وعلى غرار دول العالم يسعى القطاع المصرفي الجزائري لتحقيق الشمول المالي وبذل جهود مكثفة من أجل تيسير وصول جميع فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وإمكانية الاستفادة منها بطريقة سهلة وذن مشقة.

وباعتبار القطاع المصرفي ذو أهمية في النشاط الاقتصادي ونتيجة للتحويلات التي يشهدها، تغيرت نظرة البنوك فلم يعد هدفها الأساسي تحقيق الربح بل تعداه إلى اهتمامها بالجانب الاجتماعي غير المادي، ومسؤوليتها تجاه الأفراد والمجتمع في إطار المسؤولية الاجتماعية، من أجل المساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر.

ولهذا الغرض جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على تطور الشمول المالي في الجزائر للفترة (2010-2021) ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، بنك البركة –الجزائر- نموذجاً.

1.1. إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما واقع الشمول المالي في الجزائر؟ وما دوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك؟.

2.1. تساؤلات الدراسة: بناء على الإشكالية الرئيسية، تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع الشمول المالي في الجزائر؟
- هل هناك جهود مبدولة من طرف الجهات المسؤولة لتعميم الوصول للخدمات المالية في الجزائر؟
- هل يساهم الشمول المالي في تدعيم الدور الاجتماعي للبنوك؟
- ما الفوائد التي تحصل عليها البنوك التجارية بنتيجة التزامها بمفاهيم المسؤولية الاجتماعية ؟
- هل يتبنى بنك البركة –الجزائر- ممارسات المسؤولية الاجتماعية لخدمة الأفراد والمجتمع؟
- هل يساهم بنك البركة –الجزائر- في دعم الشمول المالي؟

3.1. فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهداف البحث، صيغت الفرضيات التالية:

- لم يحقق الشمول المالي في الجزائر النتائج المرجوة.
- هناك مساعي كبيرة من طرف السلطات الوصية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر.
- يساهم الشمول المالي في تدعيم الدور الاجتماعي للبنوك.
- يتبنى بنك البركة –الجزائر- ممارسات المسؤولية الاجتماعية لخدمة الأفراد والمجتمع.
- يساهم بنك البركة –الجزائر- في دعم الشمول المالي.

4.1. أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة في الآتي:

- إظهار المفاهيم الأساسية للشمول المالي وتعزيزه للمسؤولية الاجتماعية في البنوك؛
- الاطلاع على مؤشرات الشمول المالي في الجزائر وتطوراتها خلال الفترة (2010-2021)؛
- التعرف على مجالات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في بنك البركة - الجزائر.

5.1. أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة الحالية بشكل أساسي إلى تحقيق الأهداف التالية:
- دراسة واقع الشمول المالي كرافعة للتنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- المساهمة البحثية لنشر الثقافة المالية بين الأفراد، وتحسيس البنوك بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع؛
- توعية البنوك بالفوائد المتأتية من ممارسة المسؤولية الاجتماعية.

6.1. منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتعريف الظاهرة محل الدراسة ووصفها وذلك بالاعتماد مجموعة من المراجع التي تناولت الموضوع، كما اعتمدت على المنهج التحليلي من خلال تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر على ضوء الإحصائيات المستقاة من قاعدة بيانات البنك الدولي، والمعطيات المقدمة من طرف تجمع النقد الآلي (GIE)، وكذلك البيانات والإحصائيات المستمدة من التقارير السنوية لبنك البركة.

7.1. الدراسات السابقة: تم تقسيمها إلى قسمين حسب لغة التحرير كما يلي:

❖ الدراسات العربية

- دراسة (عجور، 2017): "دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة - البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)"

هدفت الدراسة إلى معرفة دور أبعاد الشمول المالي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة خلال العام 2016، حيث اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وباستخدام أسلوب العينة العشوائية، تم توزيع استبانة على عينة مكونة من 383 فردا من عملاء البنك الإسلامي الفلسطيني بفروعه الخمسة، واسترجعت 375 استمارة قابلة للتحليل الإحصائي بنسبة استرداد 98.1%، وتم تحليل البيانات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS). وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية قوية بين أبعاد الشمول المالي وتحقيق المسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة، وأوصت الدراسة بأهمية التزام البنوك بالجانب الاجتماعي، وإدراج برامج الوصول المالي وخدمة المجتمع في الخطة الاستراتيجية للبنك.

- دراسة (فراح وعبد العزيز، 2021): "الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك".

هدف البحث إلى دراسة الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، وباستخدام المنهج الوصفي تم إلقاء نظرة على المفاهيم المرتبطة بكل من الشمول المالي والمسؤولية الاجتماعية، وأظهرت النتائج أن الشمول المالي يساهم بشكل كبير في نمو الدول وازدهارها، كما أنه يساهم في زيادة العائد للمادي للبنوك، وأوصت الدراسة بضرورة تحفيز البنوك التي تتبنى برامج المسؤولية الاجتماعية، والتي تساهم في تفعيل مفهوم الشمول المالي.

- Study of (Haldar et al., 2016): Assessing the Role of Corporate Social Responsibility Practices of Commercial Banks in enhancing Financial Inclusion: A Study on Banking Sector in Bangladesh.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مبادرات المسؤولية الاجتماعية للبنوك في تطوير الشمول المالي في بنغلادش، وإبراز مزايا الشمول المالي في القطاع البنكي للدولة. اعتمد البحث على البيانات الثانوية المستخرجة من البنوك التجارية للفترة 2008-2012، وقد أظهرت النتائج أن التغلغل الجغرافي والديمقراطي للخدمات المصرفية في البلاد قد زاد بشكل ملحوظ خلال هذه السنوات، ونتيجة لذلك ارتفع مؤشر الشمول المالي من حيث إجمالي عدد السكان من 48.86% في عام 2008، إلى 63.46% في عام 2012، ومع ذلك فإن إجمالي مؤشرات الشمول المالي من خلال الخدمات المصرفية اتبعت وتيرة متواضعة، كنا توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية الخاصة تساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات أكثر من بنوك القطاع العام والبنوك الأجنبية.

- Study of (Ramzan et al., 2021): How does corporate social responsibility affect financial performance, financial stability, and financial inclusion in the banking sector? Evidence."from Pakistan

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي والشمول المالي والاستقرار المالي في القطاع المصرفي في باكستان، وقد أظهرت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي للبنوك، كما تشير النتائج أن البنوك التي تنفق أكثر على أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات تبني علاقة قوية مع عملائها مما يساعد على تقليل المخاطر المالية. وتقترح الدراسة أنه يجب على البنوك إنشاء شبكات كبيرة من الفروع وأجهزة الصراف الآلي، والتركيز على أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات لتعزيز ربحيتها وأدائها.

❖ اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

في دراستها لتطورات الشمول المالي في الجزائر للفترة 2010-2021، ومن ثم فحص مدى تطبيق بنك البركة الجزائري لممارسات المسؤولية الاجتماعية، ليتضح دور الشمول المالي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

8.1. هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور الأربعة التالية:

- المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي؛
- المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول المسؤولية الاجتماعية؛
- المحور الثالث: تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر؛
- المحور الرابع: المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة –الجزائر- الواقع والتطبيق.

2. المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي

يعد الشمول المالي من أبرز المفاهيم المعاصرة التي حظيت باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، ليصبح محورا أساسيا في برامج السياسات الاقتصادية لمختلف الدول.

1.2. تعريف الشمول المالي:

- تعددت المفاهيم حول موضوع الشمول المالي، إذ نجد مجموعة من التعريفات التي نوجزها في ما يلي:
- ❖ **تعريف البنك الدولي:** "هو قدرة الأفراد والمؤسسات على الوصول إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية الأساسية بأسعار معقولة تلي احتياجاتهم، وتقديم بطريقة مسؤولة ومستدامة" (البنك الدولي، 2024).
- ❖ **تعريف كل من منظمتي التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE):** "هو الآلية التي تسمح بالوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية في الوقت المناسب وبسعر معقول مما يعزز استخدامها من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تبني برامج التوعية والتثقيف المالي، من أجل تحقيق الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (بهوري، 2019، صفحة 162).
- ❖ **تعريف مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI):** "دعم الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها من قبل جميع فئات المجتمع، بطريقة عادلة وشفافة وبتكاليف معقولة تتناسب مع احتياجاتهم" (غربي، 2020، صفحة 11).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تمكين كافة أفراد المجتمع للوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية في الوقت المناسب وبتكاليف معقولة.

2.2. مبادئ الشمول المالي وفقا لمجموعة العشرين G20

قدمت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ التي تبنتها الدول الأعضاء من أجل إعداد إستراتيجيتها الوطنية للشمول المالي، والمتمثلة فيما يلي:

- ❖ **القيادة:** التزام الحكومات بغرس ثقافة الشمول المالي من أجل مواجهة الفقر؛
- ❖ **التنوع:** تنفيذ السياسات التي تشجع على المنافسة والتي تقدم حوافز وفقا لأوضاع السوق بغية الوصول الدائم للمعاملات المصرفية؛
- ❖ **الابتكار:** دعم الابتكار والتكنولوجيا في المؤسسات لتطوير طرق الوصول إلى الخدمات المالية وتسهيل استخدامها، ومعالجة النقائص الواردة؛
- ❖ **الحماية:** يتضمن حماية العملاء والاعتراف بدور الحكومات والجهات التي تقدم الخدمات المالية؛
- ❖ **العملاء:** تطوير ثقافة الشمول المالي والقدرات المالية؛
- ❖ **التعاون:** إعداد بيئة مؤسسية تركز على المساءلة ووجود تنسيق داخل الحكومات، وتشجيع التعاون المشترك بين مختلف الأطراف المعنية؛
- ❖ **المعرفة:** استخدام قواعد البيانات المتطورة لوضع سياسات تتماشى مع الضوابط القانونية والإدارية وقياس ما تم إنجازه، ودراسة الجوانب التي تحظى بقبول من كلا الجهتين التنظيمية وجهة تقديم الخدمة؛
- ❖ **التناسب:** تطوير إطار للسياسات التي تتعلق بالجوانب التنظيمية بما يتوافق مع الفرص والتهديدات التي تواجه المنتجات والخدمات المبتكرة؛

❖ إطار العمل: النظر بعين الاعتبار في ما تقدم بما يتناسب مع الإطار التنظيمي ويتوافق مع المعايير الدولية والأوضاع الداخلية، وتهيئة مناخ قادر على المنافسة يأخذ بعين الاعتبار مخاطر مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. (بلحشر ومسعد، 2022، الصفحات 142 - 143).

3. أبعاد الشمول المالي

في يونيو 2012 وخلال انعقاد قمة لوس كابوس بالمكسيك، تم الاتفاق بين أعضاء الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي GFI على تقديم توصية تتضمن ثلاثة مؤشرات رئيسية للشمول المالي وهي:

1.3.2 الوصول للخدمات المالية (Access dimension)

هو القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسات المالية، والحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول إليها، مع تحديد العوامل التي تعيق فتح واستخدام حساب مصرفي وتحليلها، مثل السعر غير المناسب أو بعد المسافة عن مواقع الخدمات المصرفية. (محمد بدر عجور و عبد طه الشرفا، 2019، صفحة 05).

2.3.2 استخدام الخدمات المالية (Usage dimension)

أي درجة استخدام العملاء للخدمات المالية التي تقدمها البنوك خلال هدة زمنية معينة (alliance for financial inclusion, 2011, p. 3)

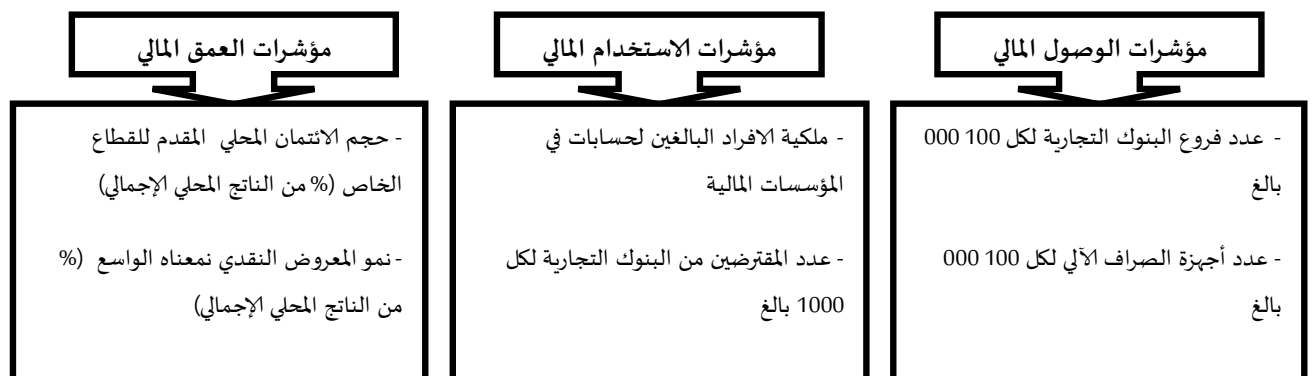
3.3.2 جودة الخدمات المالية (Quality dimension)

إن تحقيق جودة خدمات مالية عالية يستلزم اتخاذ خطوات أساسية، وذلك بسبب وجود عدة عوامل مؤثرة ، مثل تكاليف الخدمات، وعي مستعملوا الخدمة وثقافتهم، المنافسة. (بوتيبة، 2018، الصفحات 10-11).

4.2 مؤشرات قياس الشمول المالي

يتم قياس الشمول المالي عن طريق مجموعة كبيرة من المؤشرات التي أقرتها عدة منظمات عالمية، كالبنك الدولي، تحالف الشمول المالي، مجموعة العشرين، صندوق النقد العربي والرابطة العالمية من أجل الشمول المالي، إذ تنقسم بشكل عام إلى مؤشرات الوصول المالي، مؤشرات الاستخدام المالي ومؤشرات العمق المالي، ومؤشرات قياس جودة الخدمات المالية. نقوم بتلخيص أهم مؤشرات قياس الشمول المالي المصرفي بالاعتماد على مصادر بيانات الشمول المالي التي يعدها البنك الدولي والتي تتوفر بشأنها معطيات في الاقتصاد الجزائري كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 1: مؤشرات قياس الشمول المالي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

3. المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول المسؤولية الاجتماعية

سنتناول في هذا المحور بعض المفاهيم الأساسية للمسؤولية الاجتماعية من خلال التطرق إلى ما يلي:

1.3. مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

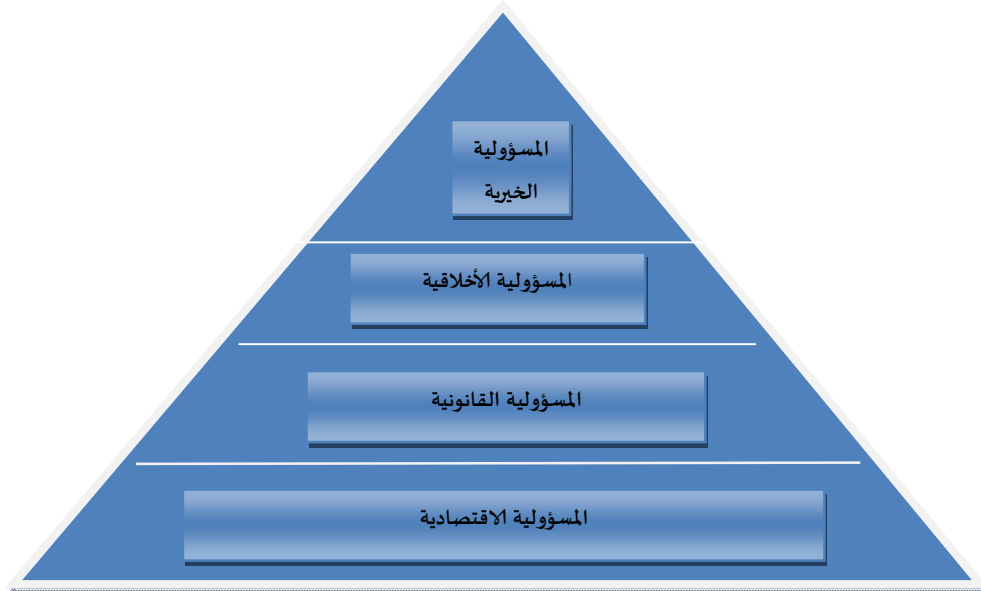
تعددت وجهات النظر حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، إذ نجد مجموعة من التعريفات التي نوجزها في الآتي:

- ❖ تعريف البنك الدولي (WB): "هي التزام أصحاب الأعمال التجارية بالعمل مع مختلف شرائح المجتمع لتحسين معيشة الأفراد بما يخدم التجارة والتنمية المستدامة في آن واحد". (سليمان، 2018، صفحة 272).
- ❖ تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD): "هي الالتزام الأخلاقي للمنظمات بما يساهم في تحقيق التنمية، وتحسين جودة حياة العاملين وأسرههم والمجتمع بشكل عام" (دلهوم ويوسف، 2021، صفحة 235).
- ❖ تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): "هي الالتزام بالحفاظ على البيئة المساهمة وتحسين الظروف المعيشية للمجتمع، والمساهمة في دعم التنمية الاقتصادية" (Guyonnaud, 2004, p.5).
- ❖ من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنظمة تجاه المجتمع ككل من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مكافحة الفقر، المحافظة على البيئة، تحسين المستوى المعيشي للعاملين وعائلاتهم وخلق فرص عمل.

2.3. أبعاد المسؤولية الاجتماعية

اختلف الكتاب والباحثون في تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، فمنهم من حدد لها ثلاثة أبعاد، ومنهم من حدد لها أربعة، حيث سنتناول في هذه الدراسة أبعادها وفق نموذج (Carroll, A.B)، والمتمثلة في: المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية الخيرية كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل 2: أبعاد المسؤولية الاجتماعية



Source: Carroll Archie. B, (1991), The Pyramid of Corporate Social responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders, Business Horizons, P42.

- ❖ المسؤولية الاقتصادية: هي السبب التقليدي لوجود البنوك، وبعبارة أخرى لزيادة رفاهية أصحابها وضمان النمو والربحية. إذ يعتبر الابتكار المالي إحدى هذه الوسائل، وأن المصالح المالية للشركات تتغير باستمرار، حيث تقوم البنوك بخلق فرص جديدة لإدارة المخاطر والوساطة الفعالة للموارد. وهذا يتطلب تطوير منتجات جديدة وإعادة تعريف الموجود منها، وخلق قنوات جديدة، فالتفاعل مع أصحاب المصلحة له دور كبير في تحديد هذه المنتجات.
- ❖ المسؤولية القانونية: يتم تحديد لائحة القوانين بواسطة النظام الأساسي، والهدف من هذه القوانين هو التقليل من المخاطر وضمان السلامة والثقة في النظام المالي. عمليا يتم استكمال هذه القوانين بالامثال لتوجيهات مختلف الهيئات الإشرافية والجمعيات التجارية، وهذا ما يدل على وظيفة الامثال للقوانين في البنوك.
- ❖ المسؤولية الأخلاقية: يمكن أن تفسر المعايير الأخلاقية من خلال الوعي الفردي وتوقعات أصحاب المصلحة الخارجيين. حيث تتجسد المبادئ الأخلاقية في: النزاهة، السلوك العادل، الاحترام والشفافية في القطاع المالي. حيث تظهر التوقعات والقيم الأخلاقية بشكل أكثر وضوحا في الحوار مع أصحاب المصلحة، مما يضع أخلاقيات التواصل موضع التنفيذ.
- ❖ المسؤولية الخيرية: لا يمكن تفسير المسؤولية الخيرية من خلال التوقعات الخارجية، فهي عبارة عن نشاط طوعي، ومع ذلك أصبحت ممارسة شائعة بين البنوك للمساهمة في تحسين سمعة القطاع المالي. (Lentner, Szegedi, & Tibor, 2015, p. 96)

3.3. خصوصية المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية

إن التزام المصارف بتطبيق المسؤولية الاجتماعية، يعد من المفاهيم المعاصرة التي تساهم في تحسين أدائها المالي من خلال بناء انطباع جيد لدى مختلف فئات المجتمع، بتقديمها لمعززات تدعم سمعة البنك مما يساعد على جذب الزبائن، ويعزز الروابط الاجتماعية ويحقق الاستقرار والتنمية المستدامة. (Ammar Belaid & Bouhassine Gharbi, 2015, p. 96)

وتعرف المسؤولية الاجتماعية للمصارف بأنها التزام البنوك بتحمل مسؤولياتها تجاه مختلف الأطراف التي تتعامل معها بما في ذلك البيئة والمجتمع. (خوالد و بوزرب، 2019، صفحة 371)

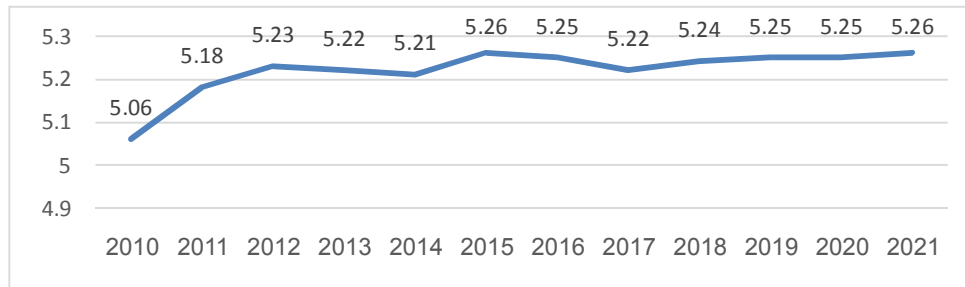
كما تشمل المسؤولية الاجتماعية للبنوك الأنظمة القانونية والتشريعية واللوائح، ومن أبرز الخصائص التي تميز القطاع المصرفي عن باقي القطاعات هو تنوع جوانب المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها البنوك، بسبب العدد الهائل للمعلومات وتعقدها من جهة، وتنظيما أكثر صرامة من أجل استقرار القطاع المصرفي من جهة أخرى، نظرا لاختلاف القطاع المصرفي عن القطاعات الأخرى، لذلك فإن ممارسات المسؤولية الاجتماعية فيه تتميز أيضا عن المنظمات الأخرى (خوالد أ.، 2019، الصفحات 24-25).

4. المحور الثالث: تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

تعد قاعدة بيانات البنك الدولي أضخم مجموعة بيانات في العالم، وهي المصدر الذي اعتمدنا عليه في الحصول على المعلومات التي تتعلق بمؤشرات الشمول المالي التي نحتاجها في دراستنا هذه والمتعلقة بالفترة (2010-2021)، والتي تصدر كل ثلاث سنوات منذ عام 2011.

1.4. تطور مؤشرات الوصول المالي:

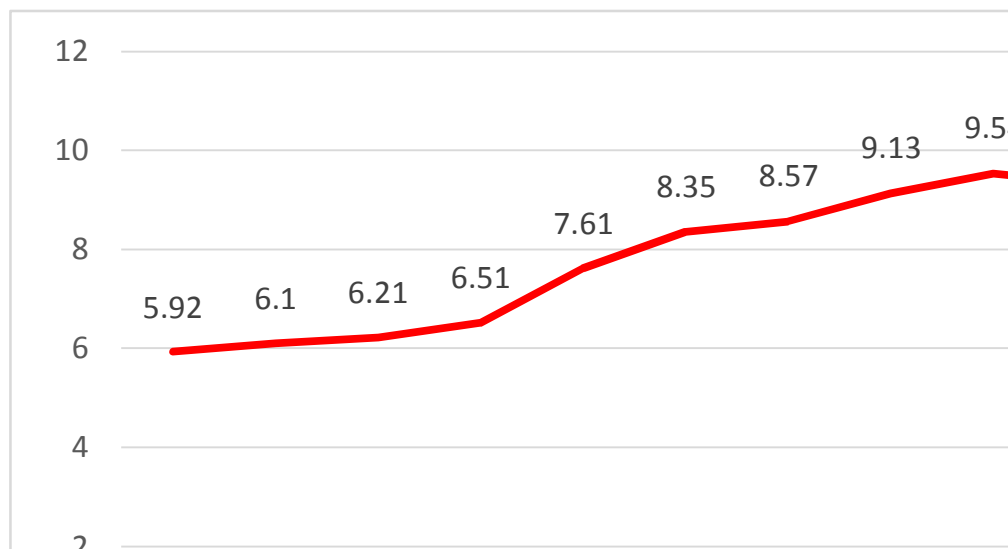
الشكل 3: تطور عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل 3 نلاحظ أن هناك ارتفاع نسبي في عدد فروع البنوك التجارية من 5.06 سنة 2010 إلى 5.26 سنة 2021، وبالتالي يعتبر هذا الارتفاع طفيفا مصحوبا ببعض التذبذب وبوتيرة ضعيفة. حيث كشف وزير المالية الأسبق أيمن بن عبد الرحمان وخلال رده على سؤال شفوي بمجلس الأمة، بأنه تم في سياق تطوير قطاع البنوك افتتاح 40 وكالة بنكية جديدة خلال العام 2020 في العديد من ولايات الوطن، من بينها 18 وكالة بنكية ليصل بذلك العدد الإجمالي للوكالات البنكية عام 2021 إلى 1690 وكالة من بينها 1186 وكالة تابعة لشبكة البنوك العمومية في جميع أنحاء الوطن، ومع ذلك فقد أقر الوزير بأن هذا الرقم لا يزال بعيدا جدا عن المعايير الدولية، حيث يقدر المعدل العالمي للوكالات البنكية بالنسبة للكثافة السكانية بوحدة واحدة لكل 10.000 نسمة، في حين توجد في الجزائر وكالة مصرفية واحدة لكل 26.000 نسمة، مما يستدعي البحث عن حلول لإنشاء وكالات بنكية جديدة تساهم في تحقيق الشمول (جريدة الشروق، 2021).

الشكل 4: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ



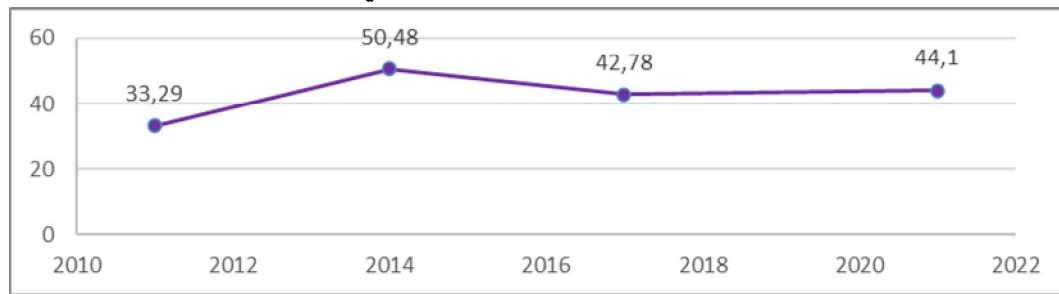
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من الشكل 4 يتضح وجود ارتفاع في مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ، من 5.92 سنة 2010 إلى 9.3 سنة 2021، وأشار التقرير السنوي الأخير لتجمع النقد الآلي (GIE) إلى أن عدد أجهزة الحظيرة الوطنية للموزعات الآلية للأوراق النقدية يقدر بـ 3.053 جهازا آليا سنة 2021 مقابل 3030 سنة 2020، أي بزيادة تقدر بـ 0.76% مقارنة مع سنة 2021 إلا أن هذه النسبة لا تزال ضئيلة أمام كثافة النسيج الاقتصادي الوطني (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022). (2021-10).

الشمول المالي في الجزائر واقع وآفاق دراسة للفترة (2010-2021) ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك – بنك البركة -الجزائر- نموذجا –

2.4. تطور مؤشرات الاستخدام المالي

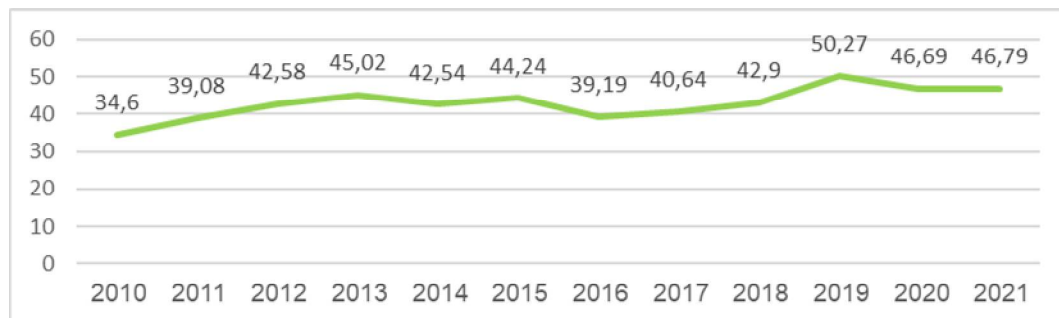
الشكل 5: تطور ملكية الأفراد البالغين لحسابات في المؤسسات المالية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يبين الشكل أعلاه تذبذب معدل الشمول المالي المتعلق بملكية الأفراد البالغين لحسابات بنكية في مؤسسات مالية رسمية (البنوك، مكاتب البريد، أو شركات تقديم الخدمات المالية)، حيث سجل هذا المؤشر زيادة ملحوظة من 33.29% سنة 2010 إلى 50.48% سنة 2014، ثم تراجع إلى 42.78% سنة 2017 ليرتفع مجددا سنة 2021 بنسبة 44.1%، غير أن هذا المعدل يبقى دون المستوى المطلوب مقارنة مع بلدان الوطن العربي، أين تصل هذه النسبة إلى 85.74% في الإمارات العربية المتحدة و74.32% بالمملكة العربية السعودية، وهذا حسب ما تظهره قاعدة بيانات البنك الدولي.

الشكل 6: تطور عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

نلاحظ أن عدد المقترضين من البنوك التجارية وصل إلى 50.33 سنة 2019 ثم انخفض إلى 46.79 سنة 2021، ويعتبر هذا المؤشر ضعيفا مقارنة بالدول العربية، ففي تونس مثلا عرف هذا المؤشر منحى متصاعدا ليصل إلى 250.37 سنة 2021، كما بلغ عدد المقترضين في الإمارات العربية المتحدة 543.12 خلال نفس السنة.

3.4. تطور مؤشرات العمق المالي

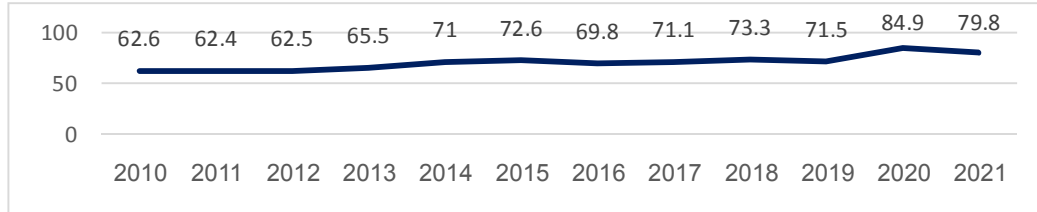
الشكل 7: تطور حجم الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يظهر الشكل 7 تطور حجم الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من 13.79 % سنة 2010 إلى 26.12 % سنة 2020 إلا أن هذه النسبة شهدت انخفاضا سنة 2021 لتصل إلى 22.66% مما يدل على الدور الذي تلعبه البنوك في المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني، ولكن تبقى الجزائر متأخرة في جانب تخفيض أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص بالمقارنة مع دول أخرى حيث بلغ هذا المؤشر نسبة 81.96% في الأردن و 88.41% في الإمارات العربية المتحدة سنة 2020.

الشكل 8: نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

المعروض النقدي بمعناه الواسع هو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية، والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية، والشبكات المصرفية والسياحية، والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية. (حاكي وبولحيال، 2021، صفحة 345).

حسب إحصائيات البنك الدولي نلاحظ من خلال الشكل 8 التطور الواضح لنسبة المعروض النقدي بمفهومه الواسع في الجزائر من 69.05 % سنة 2010 ليصل إلى 96.5 % سنة 2020، ويعتبر هذا المؤشر مقبولا مقارنة مع الدول المجاورة حيث سجل نسبة 115.69 % في الأردن، و 77.91 % في تونس.

ويرجع التذبذب في تطور مؤشرات الشمول المالي إلى ما يلي:

- انخفاض نوعية الخدمات المقدمة وارتفاع تكلفتها، نظرا لضعف البنية التحتية مما يجعلها غير متاحة لجميع أفراد المجتمع؛
- عدم ثقة الأفراد بالمؤسسات المالية، وببطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة؛
- انخفاض مستوى الثقيف المالي مما ينعكس سلبا على مؤشرات الشمول المالي؛ (سيد محمد مصطفى، 2023، صفحة 181).
- عدم امتلاك الأموال الكافية أو عدم الحاجة لفتح حساب بنكي لذوي الدخل الضعيفة؛
- الاعتبارات الدينية التي تحرم التعامل مع بعض الخدمات المصرفية؛
- بعد المصارف والمؤسسات المالية عن بعض فئات المجتمع، مما يزيد من تكاليف فتح حساب بنكي. (محيوت، 2023، صفحة 156).

5. المحور الرابع: المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة -الجزائر- الواقع والتطبيق

قبل التطرق لتطبيقات المسؤولية الاجتماعية في بنك البركة، تجدر الإشارة إلى أن المسؤولية الاجتماعية ليست مجرد أعمال خيرية فحسب، بل تعني تشجيع البنوك على تحسين أوضاع جميع فئات المجتمع من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية، أما الشمول المالي فهو الآلية التي تسمح بإمكانية وصول جميع شرائح المجتمع للخدمات المالية والمصرفية بتكلفة أقل وجودة أكبر، مما يساهم في توسيع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، ومن هنا يتضح

الربط بين المسؤولية الاجتماعية والشمول المالي، فالبنوك تسعى إلى تطوير خدماتها من خلال تصميم منتجات تستهدف فئات جديدة من العملاء، بالتركيز على فئة محدودي الدخل، وسكان المناطق الفقيرة والناحية الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية، وفي سبيل تنفيذها لبرامج المسؤولية الاجتماعية، يجب على البنوك تفعيل الشمول المالي كوسيلة للوصول إلى الفئات التي تفتقر إلى الخدمات المالية (فراح و عبد العزيز، 2021، صفحة 659).

لقد تم اختيار بنك البركة الجزائري لإجراء هذه الدراسة، باعتباره البنك الوحيد الذي تتوفر بشأنه المعلومات والبيانات الكافية حول هذا الموضوع، إذ يعد أول بنك إسلامي تم إنشاؤه بالجزائر في 20 ماي عام 1991.

إن المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة هي جزء لا يتجزأ من قيمه الأساسية، حيث يحرص البنك على تقديم الدعم والمساعدة لجميع شرائح المجتمع، فإلى جانب الأخلاقيات التجارية للبنك ومسؤولياته الاقتصادية التي تظهرها مختلف النشاطات، والعمليات المصرفية، فإنه يقوم باستمرار بتنفيذ أنشطة تهدف إلى تطوير المجتمع وإبراز روح المواطنة التي يؤمن بها. (AL BARAKA BANK)، وتظهر ممارسات المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة في عدة مجالات ندرجها في ما يلي:

1.5. المسؤولية الاجتماعية للبنك تجاه العاملين

يدرك بنك البركة أهمية المورد البشري لذلك يسعى لتحقيق رضا العاملين وولائهم له من خلال:

- ❖ تقييم المورد البشري سنوياً لاكتشاف مجالات التحسين والمهارات التي يجب مكافأتها؛
- ❖ وضع خطة تدريب سنوية ورصد ميزانية كافية في نهاية كل عام، لتشمل دورات تدريبية بشهادات، ملتقيات داخلية وخارجية تهدف إلى تحسين معارف ومهارات المستخدمين؛
- ❖ العدالة والرفاهية الاجتماعية؛
- ❖ حماية حقوق العاملين؛
- ❖ عقد اجتماعات منتظمة بين مختلف التسلسلات الهرمية لمناقشة نقاط التحسن المتوقعة، وتسهيل التبادل والتعامل بين الإدارة وجميع المستويات الإدارية.

2.5. المسؤولية الاجتماعية للبنك تجاه العملاء

يقدم بنك البركة لعملائه خدمات تمويلية راقية، من خلال منحهم منتجات بصيغ متنوعة تتلاءم وحاجات المجتمع وعاداته وأعرافه، كما يمكنهم من تحقيق طموحاتهم ويفتح أمامهم الأبواب لفرص استثمار أموالهم في مشاريع اقتصادية مربحة ومحافظة على الصالح العام للمجتمع.

ويمكن تلخيص أهم الخدمات المقدمة من طرف البنك في ما يلي:

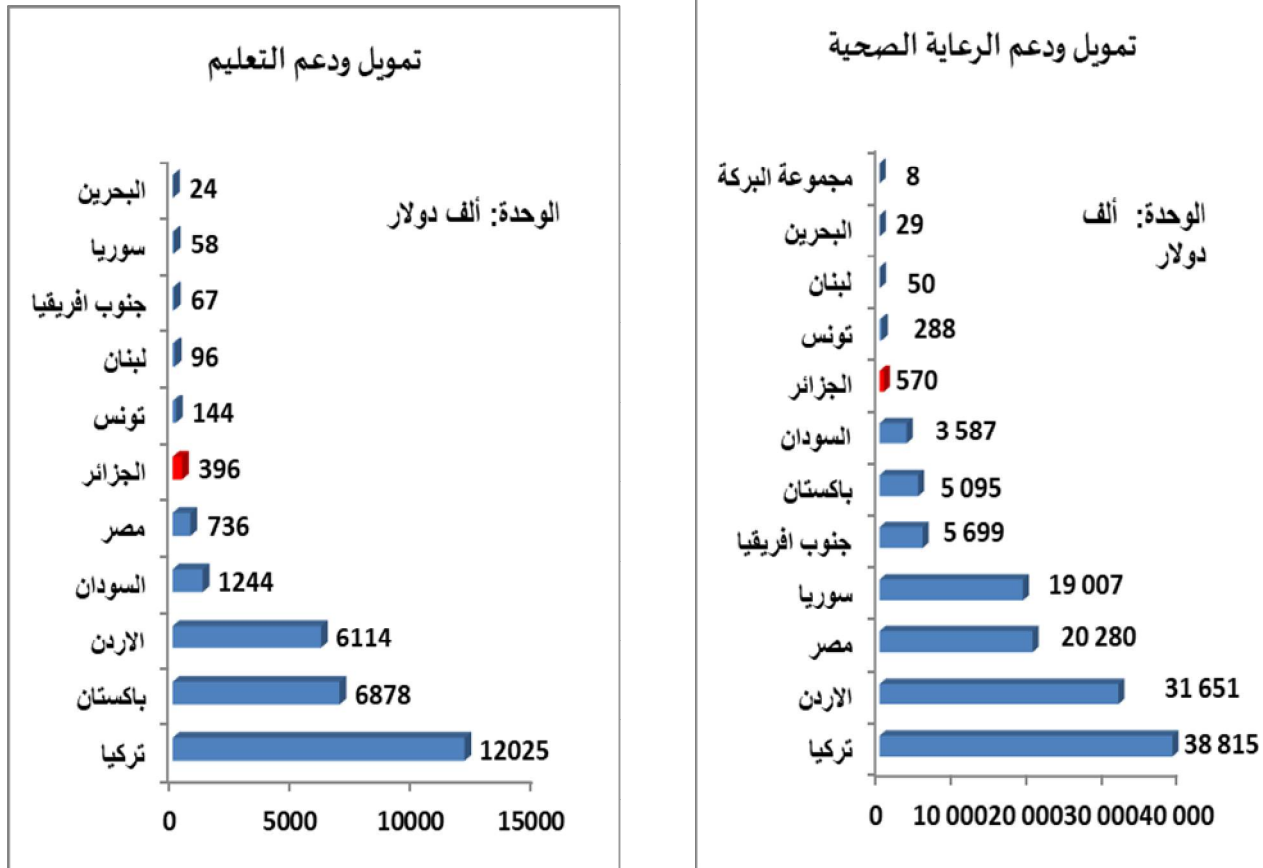
- ❖ تيسير سياسات وإجراءات تقديم الخدمات لعملاء البنك: من خلال التمويل الإسلامي لاقتناء سيارة، أو منزل وتمويل التجهيزات المهنية؛
- ❖ صيغ تمويل للمؤسسات: للحصول على المواد الأولية والمواد نصف المصنعة، وتمويل المنتجات النهائية؛
- ❖ تقديم الخدمات للعملاء في الوقت والمكان المناسب: وتتمثل في الخدمات المصرفية الالكترونية، والتي تضم تشكيلة تتكون من أكثر من 20 خدمة متاحة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، كخدمة Al Baraka Smart، خدمة 3 في 1 وتشمل الخدمات البنكية عبر الانترنت، عبر الهاتف المحمول، وعبر الرسائل القصيرة؛

- ❖ تيسير الإجراءات المصرفية: حيث يوفر بنك البركة لعملائه مجموعة من المزايا، كبطاقة الدفع الالكترونية CIB خدمة الدفع الالكتروني TPE، البركة فيزا الكلاسيكية، الذهبية وبلاتينيوم، بالإضافة إلى سرعة ومرونة القيام بعمليات التصدير والاستيراد وبأقل التكاليف عن طريق خدمة التحصيل المستندي، أو الاعتماد المستندي؛
- ❖ خدمة شباب البركة الموجهة للطلبة الجامعيين؛
- ❖ أجهزة الصراف الآلي والمتواجدة بـ 34 فرعاً لبنك البركة عبر التراب الوطني؛
- ❖ الحفاظ على أمن وسلامة العملاء وأموالهم وكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بهم؛ إذ يتيح البنك لزيائنه خدمة خزائن البركة لحماية المستندات والممتلكات الثمينة.

3.5. المسؤولية الاجتماعية للبنك تجاه المجتمع

من الأهداف والقيم الراسخة التي يسعى بنك البركة لتحقيقها هي خدمة المجتمع وتطويره، لذلك ركز بنك البركة في أهدافه للفترة (2016-2020) على دعم مشاريع الرعاية الصحية، التعليم، برنامج البركة للعمل الخيري، برنامج البركة القرض الحسن، وبرنامج البركة للفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية، كما يتبين من الأشكال البيانية التالية:

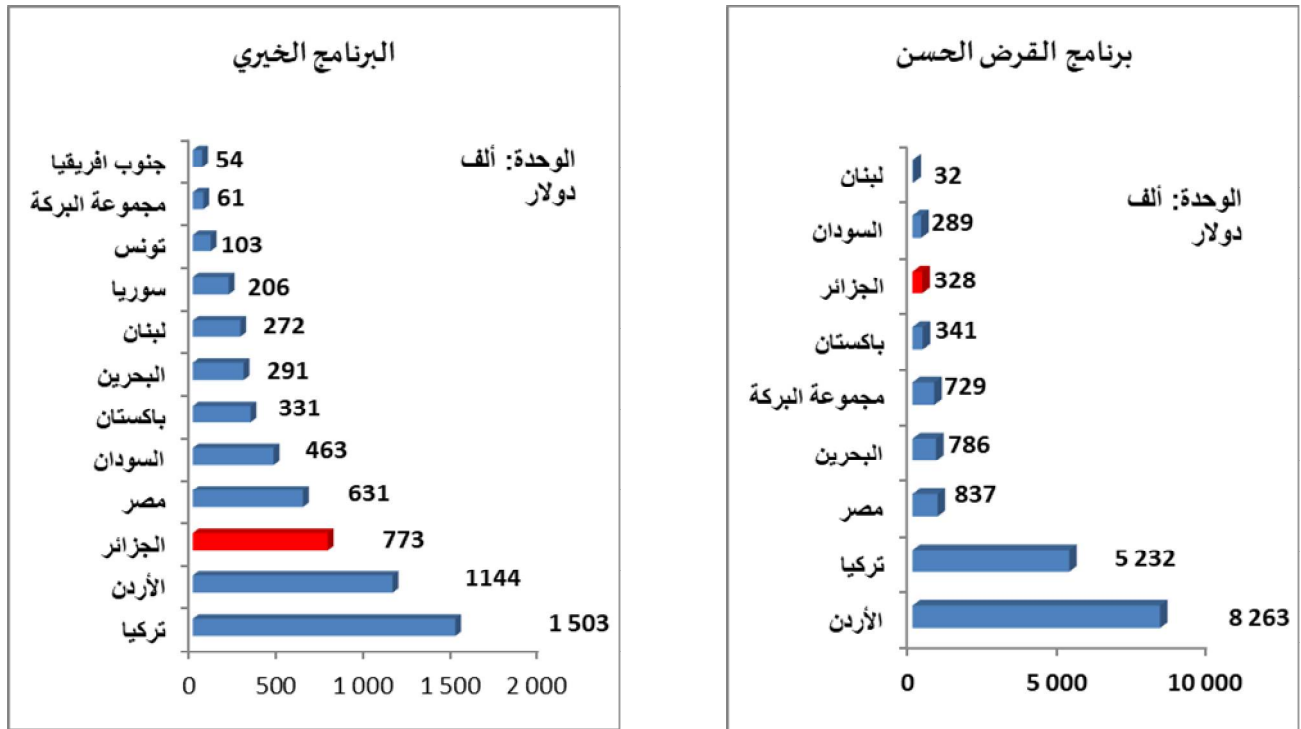
الشكل 9: تمويل ودعم بنك البركة لمشاريع التعليم والرعاية الصحية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لبنك البركة 2019، البحرين، ص - ص: 17-18.

الشمول المالي في الجزائر واقع وآفاق دراسة للفترة (2010-2021) ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية
في البنوك – بنك البركة -الجزائر- نموذجا –

الشكل 10: البرنامج الخيري والقرض الحسن لبنك البركة.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لبنك البركة 2019، البحرين، ص 22.

الشكل 11: برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية لبنك البركة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لبنك البركة 2019، البحرين، ص 22.

من خلال الأشكال البيانية رقم 09، 10، 11، يتضح أن قيمة برنامج المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة (الجزائر) بلغت 2.573.000 دولار، حيث بلغت مساهمات البنك لدعم التعليم 396.000 دولار، وقدرت المساعدات لدعم القطاع

الصحي بـ 570.000 دولار، بالإضافة إلى البرامج المسطرة من قبل البنك والمقدمة للموظفين والمحتاجين والمتمثلة في البرنامج الخيري والذي بلغت قيمته 773.000 دولار، ودعم برنامج القرض الحسن بمبلغ 328.000 دولار، وبرنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية بقيمة 506.000 دولار.

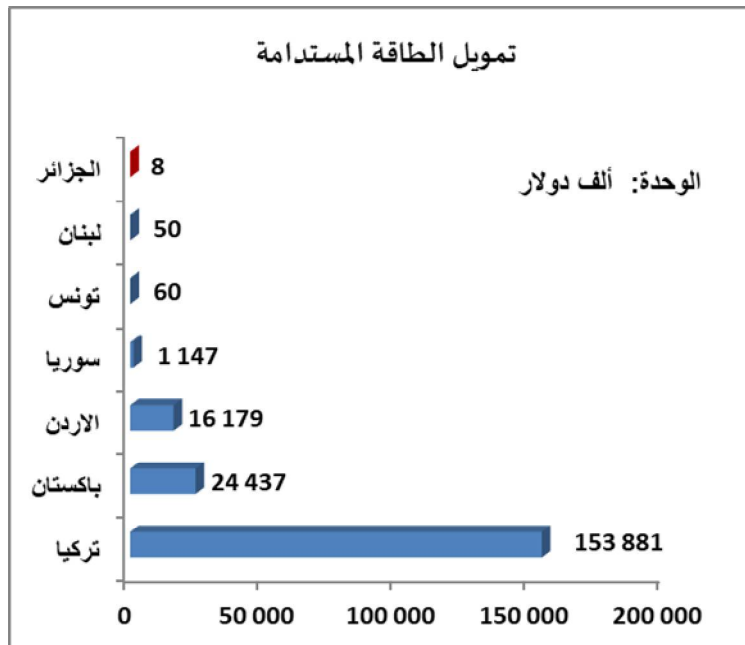
كما أقام بنك البركة وقفا بمبلغ 10.000.000 دج لإنشاء معهد للتكوين والتدريب في الصيرفة الإسلامية، ووقفا بمبلغ 100.000.000 دج لإنشاء مركز للأبحاث الطبية -Sarl Smart Diagnostix -pharm، وكذلك العديد من عمليات الوقف قيد الانجاز، كمدرسة التدريب على الذكاء الاصطناعي، وغرف العمليات الجراحية.

أقيمت أول نسخة من "يوم البركة" في يوم الجمعة 11 نوفمبر 2022، واستجابة لهدف التنمية المستدامة رقم 03 "الصحة الجيدة والرفاه"، تواصل بنك البركة الجزائري مع عدد من الجمعيات التربوية والصحية التي تعنى برعاية الأطفال فتم اختيار جمعية بسملة البراءة للتخلف العقلي والتوحد الكائن مقرها بولاية الوادي لإطلاق هذه المبادرة، كما أقيمت النسخة الثانية لـ "يوم البركة" في نوفمبر 2023 في إطار القضاء على الفقر وخدمة المجتمع.

4.5. المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة

وقعت مجموعة البركة المصرفية -إذ يعتبر بنك البركة الجزائري فرعا من فروعها- وبالاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة (UNEP) على المبادئ الجديدة للخدمات المصرفية المسؤولة في مبادرة فريدة تعزز الارتباط الوثيق بين برنامج الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، من خلال مذكرة تفاهم بين الطرفين في 20 مايو 2019، كجزء من أهداف البركة للتنمية المستدامة (2016-2020)، وكشراكة عالمية مبتكرة بين البنوك ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI)، وبهذا الصدد رصدت مجموعة البركة أكثر من 197 مليون دولار لتمويل المشاريع البيئية، والشكل الموالي يوضح المبلغ المخصص لتمويل الطاقة المستدامة في الجزائر:

الشكل 12: تمويل بنك البركة لمشاريع الطاقة المستدامة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لبنك البركة 2019، البحرين، ص 19.

ومن الشكل رقم 12 يتضح مدى اهتمام بنك البركة بالجانب البيئي، حيث بلغ إجمالي إسهامات البنك نحو مشاريع الطاقة المستدامة 8000 دولار.

من خلال عرض هذه الدراسة تم التوصل إلى أن الشمول المالي يعتبر من الآليات الحديثة المعتمدة في اقتصاديات الدول، وهي تعمل جنباً إلى جنب مع الدور الذي تقوم به البنوك بصفة متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة بشكل عام والتنمية المالية بشكل خاص، وتعزيز ممارستها للمسؤولية الاجتماعية من خلال ما تقدمه من خدمات مالية ومصرفية لجميع أفراد المجتمع، مما يتيح لهم القيام بمعاملاتهم المالية بكل سهولة ويسر دون الحاجة إلى عناء التنقل إلى مسافات بعيدة، وبالتالي الوصول إلى الخدمات المصرفية بأقل تكلفة وبجودة أحسن.

وانطلاقاً من الإشكالية الرئيسية التالية: ما واقع الشمول المالي في الجزائر؟ وما الدور الذي يلعبه في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك؟، ومن خلال استكشاف مختلف جوانب هذا الموضوع، وقفنا على العديد من النتائج والمتمثلة في:

❖ نتائج الدراسة النظرية

- يعتبر الشمول المالي من المفاهيم الحديثة التي تعنى بإمكانية وصول الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع؛
- يساهم الشمول المالي في دفع عجلة التنمية من خلال تمكين جميع أفراد المجتمع من الوصول والاستفادة من الخدمات المالية؛
- إن الاهتمام بالشمول المالي يمكن أن يساهم بشكل كبير في زيادة العائد للبنوك؛
- المسؤولية الاجتماعية للبنوك أسلوب من أساليب الحوكمة؛
- إن تبني المسؤولية الاجتماعية لا يعني مجرد تكاليف تقع على عاتق البنوك، بل هي التزام أخلاقي تجاه المجتمع يعود عليها بالنفع على المدى الطويل.

❖ نتائج الدراسة التطبيقية:

- لم يحقق الشمول المالي في الجزائر النتائج المرجوة، وهذا ما تظهره مؤشراتته إلى أنه مازال يعاني من ضعف مقارنة بالدول العربية بصفة عامة؛
- هناك جهود مبذولة من قبل السلطات الوصية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر، وهذا ما تظهره أبعاد الشمول المالي، من حيث تطور عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ، ملكية الأفراد البالغين لحسابات في المؤسسات المالية، عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، حجم الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، ونمو المعروض النقدي بمعناه الواسع، حيث اتسمت هذه المؤشرات بالتصاعد وهذا ما يدل على حرص السلطات الجزائرية على تحقيق الشمول المالي المصرفي بالإضافة لإنشائها سنة 2014 لتجمع النقد الآلي (GIE)؛
- يساهم الشمول المالي بشكل كبير في تدعيم الدور الاجتماعي للبنوك، من خلال إسهامه في وصول جميع أفراد المجتمع للخدمات المالية ومكافحة الفقر مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة؛
- يتبنى بنك البركة -الجزائر- ممارسات المسؤولية الاجتماعية، ويتجلى ذلك في المبالغ التي تم رصدتها في مجالات التعليم، الصحة، الطاقة المستدامة، بالإضافة إلى المبادرات الخيرية للتكفل بالمحتاجين، واهتمام البنك بالموظفين، وبعملاته.

— يساهم بنك البركة -الجزائر- في تعزيز الشمول المالي من خلال عرض الخدمات المالية والمصرفية وإتاحتها لجميع شرائح المجتمع، وذلك بفتح فروع له في العديد من الولايات عبر التراب الوطني، وتقديم عروض متنوعة تخدم جميع فئات المجتمع.

❖ التوصيات: بناء على النتائج المتوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

- القيام بدورات توعوية بأهمية الشمول المالي للرقى بالاقتصاد ومكافحة الفقر؛
- فتح باب المنافسة المصرفية ونشر الوعي المالي؛
- تشجيع وتقديم الدعم للبنوك المشاركة في برامج المسؤولية الاجتماعية؛
- العمل على نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في البنوك؛.

7. قائمة المراجع:

1.7. باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. خوالد أبو بكر وبوزرب خير الدين، (2019)، خصوصية المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية: دراسة حالة بنك الكويت (ب، ك، و)، بن دريدي منير، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا. برلين، الصفحات 364 – 384.

❖ الرسائل الجامعية:

2. محمد بدر عجور حنين، (2017)، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة مقدمة لتيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

❖ المقالات:

3. بلحشر عائشة، مسعد خالد، (2022)، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجا، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، الصفحات 137-149.
4. بهوري نبيل، (2019)، الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه -دراسة حالة الدول العربية-، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 3، الصفحات 160-180.
5. بوتيبية حدة، (2018)، أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، بحث استطلاعي لأراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول، الصفحات 01-24.
6. حاكمي نجيب الله وبولحبال سميرة، (2021)، الشمول المالي في الجزائر بين إتاحة واستخدام الخدمات المالية-دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، ص 335-350.
7. خوالد أبو بكر، (2019)، طبيعة المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية: دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية (ABG)، خلال الفترة 2015-2016، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 1، الصفحات 18-36.
8. دلهوم محمد الأمين ويوسف أحمد، (2021)، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الرفاهية للمجتمع: دراسة حالة شركة CISCO- شركة Intel- شركة المراعي، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 01، الصفحات 231-249.
9. سليمان وهيب، (2018)، المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، ص 270-279.
10. عبد طه الشرفا ياسر ومحمد بدر عجور حنين، (2019)، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء -دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة-، Global Journal of Economics and Business, Vol. 6, N.1، الصفحات 01-18.
11. غربي عبد الحليم عمار، (2020)، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 6، العدد 1، الصفحات 07-41.
12. فراح أسامة عبد العزيز رحمة، (2021)، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4، العدد 2 عدد خاص، الصفحات 645-665.

الشمول المالي في الجزائر واقع وآفاق دراسة للفترة (2010-2021) ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك – بنك البركة -الجزائر- نموذجا –

❖ التقارير:

1. محيوت نسيم، (2023)، تعزيز ثقافة التكنولوجيا المالية للقطاع المالي غير المصرفي كمسعى لتحقيق الشمول المالي -عرض تجربة مصر كنموذج من خلال قانون رقم 05 لسنة 2022 المتعلق بتنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية-، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01 / عدد خاص، الجزء 01، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، الصفحات، 149-166.
2. تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لبنك البركة 2019، البحرين.

❖ مواقع الانترنت:

1. البنك الدولي (2024)، الشمول المالي، <https://www.albankaldawli.org/ar/home>، تم الاطلاع بتاريخ: 2024/08/30.
 2. جريدة الشروق (2021)، عدد البنوك في الجزائر "بعيدا جدا" عن المعايير الدولية، <https://www.echoroukonline.com>، تم الاطلاع بتاريخ: 2024/08/30.
 3. وكالة الأنباء الجزائرية (2022)، الدفع الالكتروني: ارتفاع بنسبة 20 في المائة في عدد البطاقات البيبنكية المتداولة خلال 2021، <https://www.aps.dz/ar/economie/120796-20-2021>، تم الاطلاع بتاريخ: 2024/08/30.
- 2.7. باللغة الأجنبية:

❖ Articles:

1. Belaid, a. A, & Gharbi, I B. (2015), *La démarche RSE des banques Tunisiennes : Retour d'expériences de la BNA*, *Revue Marocaine de recherche en management et marketing*, N°12, P96.
2. Carroll Archie. B, (1991), *The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders*, *Business Horizons*, P42.
3. Guyonnaud marie Françoise, *Du Management environnementale au développement durable des entreprises*, *ADME*, Mars 2004, PP1-33.
4. Haldar .P.K, Mahbubur Rahman. S.M, Shahin Mia. Md, Ahmed Ferdoushi, Bashawir Ahmed, (2016), *Assessing the Role of Corporate Social Responsibility Practices of Commercial Banks in enhancing Financial Inclusion: A Study on Banking Sector In Bangladesh*, *International Journal of Economics and Financial*, vol. 6, n. 4, pp 1778-1783.
5. Lentner Csaba, Szegedi Krisztina et Tibor Tatay, (2015) , *Corporate Social Responsibility in the Banking Sector*, *Public Finance Quartely*, 60(1), p95-103.
6. Ramzan Muhammad, Amin Muhammad, Abbas Muhammad, (2021), *How does corporate social responsibility affect financial performance, financial stability, and financial inclusion in the banking sector? Evidence"from Pakistan*, *Research in International Business and Finance*, vol. 55, PP 1-9.

❖ Reports:

7. Alliance for Financial Inclusion (2011), *Mesurer l'inclusion financière pour les organismes régulateurs: conception et réalisation d'enquêtes*, P3.